النشاط الاجتماعى العام

مشروعات الموسم

مكافحة الأمية — علاج التشرد — الاصلاح الزراعى

كانت مشروعات الموسم فى العام الماضى هى " مشروع تحسين الصحة القروية " الذى نهضت به وزارة الصحة ، و "مشروعات الضمان الاجتماعى المختلفة لطوائف العمال" وقد نهضت بها وزارة الشؤون الاجتماعية ، و " مشروع استخدام اللغة العربية " وهو كذلك من اقتراح هذه الوزارة وتحضيرها . وقد تحدثنا عن هذه المشروعات جميعا على صفحات هذه المجلة فى ذلك الحين .

والموسم الحاضر فى هذا العام مشروعاته العظيمة كذلك ، ونحن نعنى باصطلاح "مشروعات الموسم" أهم المشروعات الإصلاحية ذات الأثر الحاسم فى الإصلاح الاجتماعى ، والتى تستطيع حين تنفذ تنفيذا صحيحا كاملا أن تحدث تطورا أساسيا فى بناء المجتمع المصرى . والمشروعات الثلاثة التى عنونا بها لهذا المقال هى من هذا النوع بلا جدال . فلنقل كلمة مختصرة عن كل من هذه المشروعات .

مكافحة الأمية

لقد قلنا : إننا تخلفنا عن ركب العالم المتمدين فى علاج الأمية . وقبل ربع قرن فقط ، أى قبل أن تتولى الأيدى الوطنية الهيمنة على شؤون التعليم ، كانت نسبة القارئين لا تتجاوز ٤ ٪ فالحمد لله على أنها أصبحت اليوم تقارب ٢٠ ٪ ولعل بعض الأرقام هنا تستطيع أن تدلنا على الخط البيانى لحركة التعليم .

ففى عام ١٩١٩ كان مجموع المدارس الأولية للبنين والبنات فى طول البلاد وعرضها ١٤٠ مدرسة ، تضم ١٧٣٥٨ تلميذا وتلميذة . ولم يكن هناك إلا روضتان للأطفال واحدة فى القاهرة والأخرى بالاسكندرية تضمان ١٧٥ تلميذا وتلميذة .

وكان عدد المدارس الابتدائيـة سواء ماتديره الوزارة أو مجالس المديريات أو الأهالى لا يتجـاوز ١٢٢ مدرسة، تضم ٢٢٠٣٦ تلميذا يضاف إليهـا ٣٧ مدرسة للبنـات تضم ٤٠٢٥ تلميذة .

أما المدارس الثانوية فكان عددها سبع للحكومة و٣٥ للأهالى ومجموع تلاميذها ٧٥٥١ تلميذا ولم تكن توجد مدرسة ثانوية واحدة للبنات، فكان تعليمهن مقصورا بعد التعليم الأولى أو الابتدائى على مدرسة المعلمات الأولية ومدرسة المعلمات السنية .

وكذلك كان التعليم العـالى مقصورا على مدارس الطب والهندسة والحقوق والمعلمين ودار العلوم والتجارة العليـا . أما التعليم التجارى والزراعى الفنى فكان محـدودا محصورا فى مدرسة التجارة المتوسطة ومدرسة الفنون والصنـايع ببولاق ومدرسة الفنون الجميـلة ومدرستين للزراعة المتوسطة .

فى هذا النطـاق الضيق كانت تسير حركة التعليم قبـل ربع قرن ، وقد كان لعهـد الاستقلال أثره فى توسيع هذا النطـاق فأصبحنا فى سنة ١٩٤٣ وتلاميـذ المدارس الأولية يبلغون المليون، وجملة التلاميذ فى المدارس الابتدائية والثانوية حوالى ٧٠٠,٠٠٠ ولنا جامعتان ومعهدان عاليان للتربية بنين وبنات، وعدد المدارس الفنية والصناعية والزراعية والتجارية ثمانون معهدا ... ... الخ .

وكل هذا يبشر بالخير، ولكنه لا يحل المشكلة الأساسية مشكلة الجهل أو مشكلة الأمية فإن نسبة القارئين — كما قلت — لا تتجاوز ٢٠ فى المـائة ، ومعنى ذلك أن هناك نحو ٨٠ فى المـائة من مجموعة هذا الشعب تجهل القراءة والكتابة ، أى أن كتلة الشعب العامة لا تزال محجوبة عن الحيـاة . لا تستطيع استخدام حقها الإنسانى على الوجه الصحيح من ناحية اتصالها بالعالم ومسايرتها للحياة فى القرن العشرين .

وبيان ذلك أن الرجل الجاهل لا يستطيع أن يحسن استعمال حقه ، لأنه لا يزن الرجال ولا الحوادث بميزان صحيح، ولا يستطيع كذلك أن ينجح فى الحياة العملية كما ينجح المتعلم لأنه لا يملك أقوى سلاح من أسلحة الصراع المعاشى والقانونى فى المجتمع، ولا يستطيع أن يكون عضوا نافعا فى الهيئة الإنسانية لأنه مكفوف عما يجرى فى العالم من اتجاهات .

ومن هنا تبدو أهمية " مشروع مكافحة الأمية " وتتضح أهدافه القومية والانسانية . فهو محاولة كبرى لعلاج نصف أمراض المجتمع المصرى ، وعلاجها من الأساس ، وهو فى الوقت ذاته محاولة لمكافحة الفقر عن طريق غير مباشر .

ومن هنا كان مشروعا من " مشروعات الموسم " .

علاج التشرد

مصر بلد الشحاذين ، هـذا مع الأسف الشـديد هو أحد عنوانات مصر فى قاموس الأجانب . ولم يكن بد من أن تكون مصر كذلك ، لأن جميع أسباب التشرد تجتمع فى حياتها العامة والخاصة . ولم تكن تجد من العناية بالمشكلة إلا القدر التافه الضئيل . قبل المشروع الكبير الذى تهم به وزارة الشؤون الاجتماعية فى هذه الأيام . وقبـل أن نتحدث عن هذا المشروع يحسن أن نذكر نبذة عن بعض أسباب التشرد فى اختصار :

فى مقدمة هذه الأسباب : الفقر : وللفقر أسبابه المتشابكة من الجهل والمرض وسوء توزيع الثروة ، وضعف الروح الاجتماعية ، وفقدان التعادل بين الجهد والجزاء ، وقـلة الضمانات الاجتماعية وضيق الموارد العامة . . إلى آخر هذه الأسباب .

ومنها المرض أو الشذوذ ، وكلاهما يؤدى إلى فقدان العائل أو سوء سلوكه أو توريثه أطفاله شذوذا خاصا ، وكلها وسائل مؤدية إلى التشريد من قريب أو بعيد .

ومنها المخدرات والخمور ، ويمكن إضافتها الى المرض والشذوذ ، وكثيرا ما يكون إدمانها ناشئا عنهما أو مؤديا إليهما . فالإدمان والمرض والشـذوذ مسالك تؤدى إلى غاية واحدة فى مشكلة التشرد .

ومنها العجز عن العمل وعن كفالة الأطفال أو موت العـائل . ويمكن إضافتها إلى قائمة المرض على حد سواء فى النتيجة .

ومنها الشقاق بين الزوجين وتحطم الأسرة لسبب من الأسباب التى لا تحصى وفى مقدمتها الجهل بفن الحيـاة الزوجية وسهولة الطلاق ، وفقـدان الضمانات للأطفال فى حالة تحطم الأسرة .

ومنها فساد المسكن وضيقه وفقره مما يجتذب الطفل إلى الشارع فيقوده هذا إلى الشرور ويلقيه فى أحضان العصابات التى تلقف الأطفال وتدربهم على حياة الإجرام .

ومنها تشـغيل الأحداث فى سن مبكرة على الرغم من القوانين الموضوعة لهذا الغرض ، أو سوء معـاملة " الأسطوات " لهم وأثرها كأثر فساد المسكن فى هروب الطفل وإيثاره حياة الشرود على حياة العمل المرهق المضاد لغرائزه وميوله .

ومنها وجود عصابات وظيفتهـا إغراء الأطفال وتدريبهم على الجرائم بوسائل شيطانية لا يستطيع هؤلاء الصغار معرفة نتائجها فى أول الأمر ولا يستطيعون الخلاص منها فى النهاية .

ومنها ضيق الإصلاحيات عمن ترسل بهم إليها محاكم الأحداث . وهذا الضيق يساعد مشكلة التشرد عن طريقين أولهما: ترك عددمن المحكوم عليهم خارج الإصلاحيات . وثانيهما: حشر طوائف الأحداث المختلفى المشارب فى دار واحدة فيأخذ بعضهم من بعض ويزدادون استعدادا لجرائم جديدة لم تتهيأ لهم معرفتها فى الخارج . فيعرفها بعضهم من بعض فى داخل الإصلاحية نفسها !

وليست هذه الأسباب التى ذكرناها إلا "عينة" من الأسباب الكثيرة الأخرى ، وهى "عينة" تعتمد على الحدس وعلى الظواهر ما دامت ليست لدينا إحصائيات مفصلة عن المشردين وعن أسباب التشريد الحقيقية وظروف كل حالة .

نعم لدينا بعض الإحصائيات عن أطفال الإصلاحيات وعن الأطفال الذين تعنى بهم بعض الهيئات ، ولكنها لا تؤدى إلى الغاية المطلوبة . وإن كانت تفى للإشارة إلى تشعب المشكلة .

وقد بلغ عدد الأطفال المشردين رقما ضخما مع أن إحصاءهم لم يكن دقيقا ، لأن أحدا لم يحاول هذا الإحصاء على أصوله العلمية المقررة .

والمشروع الكبير الذى تهم به وزارة الشؤون الاجتماعية فى هذه الأيام سيشمل نحو ستة آلاف من هؤلاء المشردين . وليست قيمة هذا المشروع فى العدد ولكن فى تغير العقلية التى تتصدى لعلاج المشكلة على وجه جديد .

فلقد كان أقصى علاج للمشكلة من قبل ، أن نأمر البوليس بمطاردة هؤلاء الصبية وأن يقبض على من تصل يده إليهم .

فالمشروع الجديد يعترف لهؤلاء المشردين بالحق فى العناية الإنسانية ويعدهم مجنيا عليهم لا جناة ، ويحاول أن يردهم إلى المجتمع عن طريق الإصلاح والتربية والإعداد للحياة .

والواجب انتهاز فرصة تلك النهضة لوضع أسس صحيحة للوقاية وللعلاج . فالتشرد ظاهرة من ظواهر مرض أصيل ذكرنا بعض أسبابه فيما تقدم ، فعلاج هذه الأسباب قد يقضى على الظاهرة من أساسها ، ويعفينا من كثير من الأعباء التى لا بد أن نحتملها فى تربية المشردين وإصلاحهم .

على أن ما ذكرناه من الأسباب إنما هو "تخمين" ما دمنا لم نقم بدراسة شاملة لأسباب التشرد مبنية على الإحصاءات والتحريات الواقعة لا على مجرد الفروض .. والواقع أننا فى حاجة إلى منهاج ضخم ولا شك أن معالى وزير الشؤون الاجتماعية سيعنى بوضع هذه المشكلة على أسس علمية ومنهاج سليم .

وقد رصدت وزارة الشؤون الاجتماعية من ميزانيتها المحدودة مبلغ ١٢٠,٠٠٠ جنيه. فإذا قامت بهذه الإحصاءات والدراسات، فإنها تستطيع حينئذ أن تطلب من الدولة الاعتمادات الكافية وأن تطلب إلى الأمة المساهمة كذلك على نحو ما ساهمت فى مشروع تحسين الصحة القروية فيستجيب لها الجميع .

* * *

الإصلاح الزراعى

وهذا المشروع الثالث تنهض به وزارة الزراعة ، ونحن نعده من مشروعات الموسم ، ونضمه إلى قائمة " النشاط الاجتماعى " لأن كل مشروع لترقية الحياة الريفية من أى جانب هو مشروع اجتماعى قبل كل شىء .

وقد وضعت وزارة الزراعة مشروع قانون الإصلاح الزراعى القروى على ضوء تجارب الماضى ، والتبصر لحاجات المستقبل، وذلك بإنشاء مجموعات زراعية كل مجموعة منها تضم ما يقرب من ١٥,٠٠٠ فدان تعمل على النهوض بالإصلاح الزراعى ورفع مستوى الإنتاج بنوعيه وترقية الأحوال المادية للفلاح ، والعناية بتربية الحيوان وتقديم المعونة لجمعيات التعاون الزراعى وتشترك مع وزارة المعارف فى تطبيق مناهج التعليم الزراعى بالمدارس الأولية فى القرى وينشأ فى المجموعة حقل نموذجى به مشتل وحظائر ومؤسسة لنشر الصناعات الزراعية ووحدة بيطرية ومستشفى للحيوان ومجزر وينشأ لكل مجموعة مجلس زراعى قروى من أشخاص يعينهم وزير الزراعة .

ولكى ندرك أهمية مثل هذا المشروع الكبير يجب أن نلقى بالنا إلى تأخر مصر — البلد الزراعى الأول فى التاريخ — عن جميع البلاد الزراعية المتحضرة فى الأخذ بوسائل الإنتاج الحديثة ، وفى إيجاد الصناعات الزراعية ، وأن نعقد موازنة سريعة بيننا وبين بعض البلاد الزراعية التى أخذت بهذه الوسائل .

فها هى ذى أمة صغيرة كالدانمارك، سكانها أقل من أربعة ملايين ، ولا تزيد مساحة أراضيها الخصبة على مليون فدان ، ومع ذلك أصبحت ثروتها الحيوانية منبعا من منابع ثروتها وجزءا هاما من صادراتها . ويكفى أن نذكر أرقام ما كانت تملكه قبل الحرب من الثروة الحيوانية لتظهر هذه الحقيقة .

فقد كانت تملك ٣,٥٠٠,٠٠٠ رأس من الماشية و٢٠,٠٠٠ رأس من الأغنام و٥,٠٠٠,٠٠٠ رأس من الخنازير و٢٢,٠٠٠,٠٠٠ دجاجة ، ونحو نصف مليون حصان ، وبلغت صادراتها ما قيمته نحو خمسين مليونا من الجنيهات أكثر من نصفها خاص بالثروة الحيوانية.

أما المملكة المصرية الخصبة الواسعة الأراضى فبعد أن كانت تصدر سنويا نحو مائة ألف رطل من السمن ومقدارا معينا من الجبن والجلود ، تدهورت هذه الصادرات الضئيلة وأصبحت تستورد قبل الحرب بمبالغ ضخمة من المنتجات الحيوانية كل عام . فهى مثلا كانت قبل الحرب تستورد أغناما بما قيمته ٨٠,٠٠٠ جنيه ، وماشية وجاموسا بمبلغ ٧٠,٠٠٠ جنيه وبغالا بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه ودجاجا وطيورا بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه ولحوما بمبلغ ٥٢,٠٠٠ جنيه ، ومنتجات ألبان بمبلغ ٣١٠,٥٠٠ جنيه وسمادا كيماويا (يمكن الاستغناء عن جزء كبير منه بالسماد الحيوانى لو توافر) بما يزيد على مليونين من الجنيهات .

ومعنى هذا أن مصر البلد الزراعى لا يكفى نفسه من المنتجات الحيوانية ، ودع عنك ما كان يجب أن يصدره كما تصنع البلاد الزراعية وفى مقدمتها الدانمرك وأستراليا .

وتطول بنا الموازنة لو رحنا نتتبع جميع المنتجات الزراعية والحيوانية فى مصر وفى البلاد الزراعية الأخرى كهولاندا واستراليا وبعض الولايات الأمريكية . وكل مابيننا وبين هذه البلاد من فروق ، هو أنها تضع إنتاجها الزراعى والحيوانى على أسس علمية حديثة ، وأننا لانزال نجرى على الأسس البدائية فى الزراعة وفى تربية الحيوان .

وقد نشأ هذا عن الجهل أولا ، وعن الفقر ثانيا ، وهما علة العلل فى كل ما يصيبنا من نكبات ، فالجهل يحول بين الفلاح المصرى وبين التفكير فى الأخذ بالوسائل الحديثة فى الإنتاج . والفقر يحول بينه وبين استخدام الآلات فى الزراعة . وكل إرشاد نظرى لا يجدى مع هذه الحالة ، فلابد من إرشاد عملى ومن نماذج واقعية يختذيها هذا الفلاح المحروم من العلم والتعاون .

والمشروع الحاضر كفيل بعلاج هذه الأمور علاجا عمليا محسوسا ، وهو لايتضامن مع وزارة المعارف فحسب فى البرنامج الدراسى لمدارس التعليم الأولى . بل يتضامن كذلك مع وزارة الشؤون الاجتماعية فى برنامج التعاون ، ومع وزارة الصحة فى برنامج تحسين الصحة القروية . ومن الخير أن يقع هذا التضامن بين برامج الوزارات المختلفة المتعلقة بالإصلاح العام .

وسيجد خريجو المعاهد الزراعية والبيطرية المجال واسعا أمامهم لتطبيق معلوماتهم والانتفاع بكفاياتهم ، فلم يكن أعجب من تعطل خريجى هذه المعاهد فى بلد زراعى تقوم ثروته الأساسية على الزراعة .

* * *

هذه مشروعات الموسم ، وهو موسم حافل ولو اقتصر على هذه المشروعات وحدها . والمنتظر أن توضع الأسس الثابتة لهذه المشروعات الإصلاحية الكبيرة ، لتؤتى ثمارها بصفة وطيدة دائمة .